قال القفال نعم وقال الشيخ ابو حامد لا يصح وهذا هو الاصح عند الاكثرين به تقطع
الروياني في الحلية والغزالي في الفتاوي وهو صلى بالاول ولا يصح به والثاني يصح به
بان احرم وصلى بعتقد القفال لا يصح اقتدا الشافعي به وعند ابي حامد يصح اعتمادا
المأموم وقال الاوزجندي واحليمي من اصحابنا اذا تم في الاربعية فترك التسليمة
والمأموم يرى هيئتها لكنه عالما كان او غافلا وليس له المفارقة لما فيه من الغيبة
وهذا احسن اما اذا حافظ الحنفي على جميع ما يعتقد الشافعي وجوبه واشترط يصح
اقتدا الشافعي به على الصحيح الذي قطع به الجمهور وقال الاستاذ ابو اسحاق
المسفرايني لا يصح وهو شاذ لان ايات الواجبات لم تأت فالاصح انه كما اذا علم انتباهها
والثاني انه كما علم تركها فاكمل في اقتداء الشافعي بالحنفي اربعة اوجه احدها الصحة
والثاني البطلان والاصح ان خالط بفعل الواجبات او شكا صح والا فلا والزائد اذا خالط
صح والا فلا ولو اقتدى الحنفي بالشافعي في صلاة الجنازة وجهان يصح عنده والاصح
بان احرم بنية صحة اقتدائه بالحنفي اذا صححنا اقتدا احدهما بالاخر فصلى الشافعي
الصبح خلف حنفي ومكث الحنفي بقدر الركوع فليلا وامكنه ان يقنت فيه فعل والا تابعه
وليحذر للسهو ان اعتبرنا اعتقاد المأموم وان اعتبرنا اعتقاد الامام فلا ولو صلى الحنفي
خلف الشافعي الصبح فترك الامام القنوت ساهيا وسجد للسهو تابعه المأموم فان ترك
الامام سجود السهو سجد المأموم ان اعتبرنا اعتقاد الامام والا فلا الصور الثانية
ان يكون اخلالها في الفروع فلا يجوز بان يعتقد بطلان صلاة عمد ان يعتقد جواز
اخلال جنسها عمدا في العمد له وفي بالبطلان ويحسن فلو ترك الاتية والمجزي بقوله
بان كانت ثلاثة اوجه طاير ان ويحسن فظن كل اخل طهارة واحد فحسب فاتم كل واحد صلاة
فثلاثة اوجه الصحيح قول الكل لا واحد والاثنين يصح لكل واحد منهما ام فيه والاقتدا الا
وبطل الثاني اصلا والثاني فوق صاحب التلخيص لا يصح الاقتدا والثالث قول ابي اسحاق
المروزي يصح الاقتدا الاول ان اقتصر عليه فان اقتدا ثانيا لزمه اعادتهما اما اذا خلط
طهارة اثنين يصح اقتدا ولا يستعمل المظنون طهارته بالاخلاف ولا يصح بالثاني بالاجماع
ولو كانت الاتية خمسة والمجزي بها واحد وطرق كل واحد طهارة واحد ولم يظن شيا
من الاربعة وام كل واحد صلاة فعند صاحب التلخيص والمروزي يجب اعادة صلاة واحد فقط
وعند ابن ابي هريرة يجب اعادة الاقتدا الاخير فقط وقال بعض اصحابنا صلاة الاول منهما
فيما اذا صلى مع ثلاثين حسبة الغير وتاكروه ناشا الاتيه للاخطا الاقتدا الاخير لا الاول
ولو كان المجزي الاتيه اثنين صحت صلاة كل واحد منهم خلف الغير وبطلت خلف اثنين
ولو كان المجزي الاتيه صحت خلف واحد فحسب هذا قول ابن ابي احمد ولا يخفى قول الاخير الحال
الثاني ان كان صلاة الامام صحيحة في اعتقاد الامام والمأموم فتارة يعتقد فساد القضا
وتارة لا يعتقد فان لم تعتقد فساد لا يجب شيا ولا يتم بحر الاقتداء به للمتوضي والكثيم
الذي لا يقضي ويدل بحوز لمن به سلس حاله وجهان الصحيح لا ومثال المغير المتيمم لعدم الماء
ومن امكنه ان يتعلم الفاتحة فلم يتعلم ثم صلى كرمنة الوقت والقادر والمربوط على
حشبة اذا اوجبنا عليهم الاعادة فان اعتقد عدم القضا فان كان مأموما لم يصح الاقتداء
به ولو رأى رجلين يصليان جماعة وشك انهما الامام لم يجز الاقتداء بواحد منهما حتى
يتبين الامام ولو اعتقد كل واحد من المصليين انه مأموم لم تصح صلاتهما وان اعتقد انه
امام صحت ولو شك احدهما بطلت صلاته وانما الاخر فان ظن انه امام صحت والا فلا
وان كان غير مأموم فتارة يجال القراءة وتارة لا يجال فان كان لعذر كالمسبوق صحت اقتدا
القادر به بلا خلاف قوله الجديد الاظهر الاصح والقديم ان كانت بريئة صح والا فلا
والثالث محرج انه يصح مطلقا مكدا نقل الجمهور وانكر بعضهم الثالث وعكس الغزالي
فجعل الثاني قولا والثالث ثانيا والصواب الاول. قلت هذه الاقوال
جارية سواء علم المأموم كون الامام اميا ام امكنه فالة الشيخ ابو حامد عن نص
مقتضى اطلاق كلام الجمهور وقال صاحب الحاوي الاقوال اذا لم يعلم كونه اميا فان
علم لم يصح قطعا والصحيح انه لا فرق والله اعلم والمراد بالاعذر من لا يحسن الفاتحة او
بعضها كخرس او عجز فيه كل فيه الارث وهو الذي لا يعلم حرفا في حرف غير موضع الادغام
وقال في التهذيب هو الذي يبدل الراء بالغين والا بالتاء والا بالتاء والا بالتاء ومو الذي يبدل حرفا بحرف
كالسين بالتاء او الزاء بالغين ومن به لثغة رخاوة تمنعه التشديد واعلم ان الخلاف
المذكور في اقتداء القادر بالاعذر انما هو فيمن لم يطاوعه لسانه اوطاوعه ولم يمض زمن
يمكن التعلم فيه فاما اذا مضى وقصر في التعلم فلا يصح الاقتداء به بلا خلاف لان
صلاته حينئذ مقضية كصلاة من لم يجد ماء ولا تراب ويصح اقتدا المتيمم بمثله ولو

Copyright © King Saud University